

فى ظاهرة كشتت عن نفسها بقوة فى الدورة البرلمانية

الحالية

تفرد نواب «الوطنى» على الإدارة

بـ «اللابتوب»

أبناء عن الإطاحة بعبد الأحد لفشله فى إدارة نوابه

■ أحدهم طالب بتشديد الحراسة على وزير الاستثمار

واتهم الحكومة بتبديد ثروات الشعب

أبرز المعارك شهدتها مناقشات قانون السلطة القضائية

والنشر واعفاء «الإسرائيليين» من رسوم العبور

شهدت الدورة البرلمانية المنقضية ظاهرة، ربما لا تكون جديدة، لكنها لافتة للنظر، تمثلت في تمرد عدد كبير من نواب الحزب الحاكم على وزارة الدكتور أحمد نظيف، وتخليهم عن دعمها في مواجهة قوى المعارضة، وهو ما فسره البعض بجالة عصيان معلنة ضد الحزب وحكومته، فيما رآه آخرون لا يخرج عن مجرد مسلسل هزلي لإضفاء مسحة ديمقراطية زائفة على أداء الحزب، ومحاولة من بعض النواب لكسب تعاطف جماهير دوائرهم، ولو بمعارضة شكلية للحكومة.. إلا أن الواقع أن الحزب وقياداته يبدو أنهم لم يتحملوا هذه الخروجات على النص، فوصل الأمر إلى قرار من الحزب بمعاوية نائبه حيدر بغدادى «الجمالية» وحسن التونسي «الخليفة» بسبب هجومهما بعنف على سياسات الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء، وحكومته، واتهامهم «بالضحك على الناس»، ولم يسكت حيدر إلا بعد تدخل كمال الشاذلى «أمين التنظيم القديم» الذى ذهب إليه لتهدئته، فيما لم يسكت التونسي إلا بعد أن ذهب إليه أحمد عز «أمين التنظيم الجديد».

شهدت الجلسات حالات أخرى من التمرد لنواب الحزب الوطنى ومنها ما دفع الدكتور فتحى سرور إلى تنبيه النائب عبدالوهاب كسريم قائلا له: «أنت نائب حزب وطنى يا ابنى.. طلب ازاى ترفض بيان حكومة الحزب» إلا أن عدوى الرفض أصابت عدداً آخر من نواب الحزب مثل محمد شلباية وخليفة رضوان وغيرهما، كما وجه البعض الآخر انتقادات لاذعة للحكومة واتهمها بالفضل الذريع فى حل قضايا الشعب غير أنهم وافقوا على البيان مضطرين كما جاء على لسان بعضهم للالتزام الحزبى مثلما حدث مع محمد عبدالفتاح عمر والذى اتهم الحكومة بتبديد ثروات الشعب وطالب بتشديد الحراسة على الدكتور محمود محيى الدين وزير الاستثمار الذى يبيع أملاك الدولة، لكنه أعلن فى نهاية حديثه الموافقة من باب الالتزام الحزبى فقط، وهو ما دفع أمين التنظيم الجديد إلى الدخول إلى قاعة المجلس والجلوس بجواره عدة دقائق لناقشته... وهناك أيضا بعض نواب الوطنى الذين عارضوا تعديلات القوانين التى تقدمت بها الحكومة كالنائب فارس الجعفرى الذى اعترض على طلب اللواء ماهر الدربى بإنهاء الحديث فى مشروع تعديل قانون السلطة القضائية للموافقة عليه من حيث المبدأ وطلب الكلمة من سرور فقال له الدربى: «أيه

أنت جاتلك الخالة لما جلست عند المعارضة «قاصر الجعفرى على التحدث فعلق سرور قائلا: للجعفرى «أنت هاتنضم للقوى السياسية الأخرى ولا أياه» وأيضا ما حدث مع النائب طاهر حزين الذى اعترض بشدة على عدم عرض قانون النشر على المجلس الأعلى للصحافة ودخل سرور معه فى جدل قانونى واعتراض أيضا على مد العمل بقانون الطوارئ شنفاة بجانب النائب فواز شاهين الذى سجل اسمه مع المعارضة.. وتعد

الوطنى ساعد فى إحدى المرات فى تمرير قانون طبقاً لرغبات المعارضة فى ظل غياب نواب الوطنى عن حضور الجلسات مما تسبب فى حدوث أزمة وقتها بين نواب الوطنى بسبب تصويت اثنين منهم فى جانب المعارضة وهما النائبان محمد حسين وكرم الحفيان على قسمر الإغفاء على السائقين العرب والمصريين فقط وحرمان «الإسرائيليين» من الإغفاء من رسوم عبور الحدود ووجه اللوم لحسين إلا أنه قال: «أنا مش هاصوت مع «إسرائيل» وإذا كان الحزب الوطنى سيلزمنى

بذلك فالحزب ما يلزمينش وظل منفعلاً ووجه الفاظاً جهارحة لأحد زملائه أدت إلى تدخل سرور بتهدية بالتحويل إلى لجنة القيم أما أقوى الانتقادات التى شهدتها الحزب بين نوابه بالبرلمان كانت بين فريقين الأول بزعامة أحمد عز أمين التنظيم وحمدى الطحان رئيس لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب وإبراهيم الجوسجى وكيل اللجنة التشريعية والثانى بزعامة كمال الشاذلى وعبدالأحد جمال الدين وعبدالرحيم الغول وبين الفريقين وقف الدكتور زكريا عزمى فى الوسط، وبلغ الخلاف أشده فى اليوم الأخير للدورة البرلمانية الحالية أثناء مناقشة مشروع قانون الحكومة بخصخصة بعض خطوط السكك الحديدية الجديدة وتأتى هذه المشادة الثانية لجمال الدين بعد أيام من المشادة الشهيرة بين عبدالأحد ومصطفى الفقى.

وامتد تمرد نواب الوطنى أيضا إلى تعديلات أعضاء هيئة مكاتب الحزب فى المحافظات وكان أقواها النقد الذى شنّه عبدالمنعم راغب ضيف الله عضو المجلس عن الدائرة الخامسة بالإسكندرية على قيادات الحزب عقب تشكيل هيئة المكتب بالإسكندرية واتهم مسئولى الحزب بالمحسوبية وقال: إن أمين عام الحزب صفوت الشريف فى واد تلك الاختيارات فى واد آخر وأن السياسة التى يتبناها أمين التنظيم المهندس أحمد عز ليست لها علاقة بالتنظيم الحزبى من قريب أو بعيد وأنه يحتاج إلى دخول دورة

تدريبية في كيفية التعامل داخل الحزب .
وترخم على أيام كمال الشاذلي لما لديه من
قدرات عالية أما الآن فالحزب يدار باللاب
توب» وأصبح الوطني يدار بعجين الفلاحة
تمرد نواب الوطني يحدث رغم مؤتمرات اليوم
الواحد التي نظمها الحزب الوطني وحضرها
رئيس الوزراء وأعضاء حكومته بالإضافة إلى
اللقاءات المنفردة التي عقدها الرئيس مبارك
مع أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب لكنهم
جميعاً نسوا أن حوالي ٢٠٠ نائب داخل كتلة
الحزب فازوا مستقلين ومازالوا يؤكدون أنهم لم
يحصلوا على مساعدة من أحد ونجحوا
بجهودهم لذلك يصعب السيطرة عليهم بينما
نواب الحزب الحقيقيين لا يزيدون على ١٢٥
نائبا فهل ستستمر تلك الحالة في الدورات
القادمة أم سيستطيع الحزب حسم الموقف
لصالحه .

هدى بدرى